الأمم المتحدة

E/AC.51/2007/L.4/Add.8

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: Limited
2 July 2007
Arabic
Original: Spanish

لجنة البرنامج والتنسيق
الدورة السابعة والأربعون
١١ حزيران/يونيه – ٦ تموز/يوليه ٢٠٠٧
البند ٩ من جدول الأعمال
اعتماد تقرير اللجنة عن دورتها السابعة والأربعين

مشروع التقرير

المقرر: السيد رودريغيز **يانييز بلغرم** (جمهورية فنزويلا البوليفارية)

إضافة

تحسين أساليب وإجراءات عمل لجنة البرنامج والتنسيق ضمن إطار ولايتها

(البند ٧)

١ – نظرت لجنة البرنامج والتنسيق في جلستها العاشرة، المعقودة في ٢١ حزيران/يونيه ٢٠٠٧، في البند ٧، ”تحسين أساليب وإجراءات عمل لجنة البرنامج والتنسيق ضمن إطار ولايتها“.

٢ – وكان معروضا على اللجنة خلاصة وافية لاستنتاجاتها وتوصياتها المتعلقة بالبند من الدورات من ٣٨ إلى ٤٤. وعقدت اللجنة سبع مشاورات غير رسمية وعددا من المشاورات ”غير الرسمية الجانبية“ للنظر في تلك المقترحات.

المناقشة

٣ – تم الإعراب عن رأي مفاده أن اللجنة هي هيئة حكومية دولية هامة وهي الهيئة الوحيدة من هيئات الأمم المتحدة المكلفة بالبرنامج والتنسيق. وأشير إلى أن اللجنة لا يمكن

050707 050707 07-41283 (A)

الاستغناء عنها وينبغي تعزيزها. وتم الإعراب عن رأي مفاده أنه ينبغي أن يركز تحسين أساليب العمل على المجالات التي يوجد فيها متسع للتحسين وألا يؤدي إلى تقويض المركز الفريد للجنة. وتم تأكيد ولاية اللجنة الممنوحة من المجلس الاقتصادي والاجتماعي والجمعية العامة.

٤ - وأُشير إلى أن هذا البند ما زال مدرجا في جدول أعمال اللجنة منذ دورتها الثامنة والثلاثين، الأمر الذي يعتبر دلالة على عجز اللجنة عن التوصل إلى اتفاق؛ وأن هذا البند ينبغي ألا يبقى مدرجا في جدول الأعمال إلى ما لا نهاية. وأشير أيضا إلى أنه بالرغم من صعوبة البند، فقد اقتربت اللجنة من التوصل إلى توافق في الآراء في دورتها السادسة والأربعين.

٥ - وتم الإعراب عن رأي مفاده أن إدخال أي تحسينات على أساليب عمل اللجنة ينبغي أن يجري في السياق الإجمالي لإصلاح الأمم المتحدة. وينبغي أن يتمثل الهدف من تحسين أساليب عمل وإجراءات اللجنة في زيادة فعاليتها، وينبغي توجيه جميع الجهود نحو بلوغ هذا الهدف. وينبغي أولا تحديد المشاكل ويلي ذلك تقديم مقترحات ملموسة حتى تتمكن اللجنة من إحراز تقدم. وينبغي إجراء مشاورات ''جانبية غير رسمية'' تتسم بالصراحة والانفتاح حتى يتم التوصل إلى فهم أفضل لمختلف النهج الرامية إلى تحسين أساليب العمل. وكان من بين اقتراحات تحسين أساليب العمل تقصير أمد الدورات، ورفع مستوى تمثيل الأمانة العامة والامتثال لقاعدة الأسابيع الستة لإصدار الوثائق. وأشير إلى أن تبسيط أساليب العمل لا يعني تحسين أساليب العمل سواء بسواء.

٦ - ولوحظ أنه نظرا للمواقف المتصلبة التي برزت، فإن تقديم مقترحات جديدة قد يفيد في تقدم المناقشات بشأن البند بدلا من التركيز على اللغة والفقرات الحالية. كما لوحظ أن العمل الذي قامت به اللجنة بالفعل بشأن البند ينبغي ألا يرفض لأن هناك العديد من الاقتراحات التي برزت من الدورات السابقة. ومن المهم أن تستفيد اللجنة مما سبق إحرازه وألا تتجاهل ما حدث في الماضي.

٧ - وتم الإعراب عن رأي مفاده أنه ينبغي للجنة ألا تكرر عمل الهيئات الأخرى. وينبغي أن يكون هناك تقسيم واضح للعمل واختلاف في التركيز بين لجنة البرنامج والتنسيق واللجنة الخامسة. وتم التوكيد على أهمية تعاون اللجنة مع مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق. وأشير إلى أن التعجيل بتقديم الوثائق ينبغي أن يكون أحد مجالات التحسين الملموسة.

٨ - وتم الإعراب عن رأي مفاده أنه ينبغي إجراء مفاوضات ''جانبية غير رسمية'' بشأن الموضوع، في جو من المرونة والتوفيق، وذلك لكفالة التوصل إلى نتيجة أثناء الدورة السابعة والأربعين للجنة.

٩ - وشرعت اللجنة في عملية مفتوحة من المشاورات غير الرسمية بالإضافة إلى المناقشات ''غير الرسمية الجانبية''، بما في ذلك عقد العديد من جلسات شحذ الأفكار حيث تبادلت الوفود الأفكار والمقترحات بشأن تقديم اقتراحات ملموسة ترمي إلى تحسين أساليب عمل اللجنة.

النتائج والتوصيات

١٠ - أكدت اللجنة من جديد دورها بوصفها الجهاز الفرعي الرئيسي التابع للمجلس الاقتصادي والاجتماعي والجمعية العامة لأغراض التخطيط والبرمجة والتنسيق وأبدت عزمها على الاضطلاع، وفقا لولايتها[١] واختصاصاتها[٢] والأنظمة والنظامين الأساسي والإداري لتخطيط البرامج والجوانب البرنامجية من الميزانية، ورصد التنفيذ وأساليب التقييم[٣]، بإجراء تحسينات في أساليب عملها من أجل تحسين كفاءة عملها.

١١ - وقررت اللجنة تنفيذ التدابير الواردة أدناه من أجل تعزيز دورها، ومواصلة تحسين فعاليتها وكفاءتها وتحسين أساليب عملها وإجراءاتها.

١٢ - وقررت اللجنة تخصيص اليوم الأول من دورتها لتقديم إحاطات إعلامية للوفود الأعضاء والمراقبين بشأن ولاية اللجنة والقرارات ذات الصلة وبرنامج العمل والوثائق والمسائل الأخرى التي ستتناولها اللجنة. وينبغي أن تتضمن الإحاطة المسائل التي تتصل اتصالا وثيقا بجدول أعمال الدورة.

١٣ - وأشارت اللجنة إلى أهمية الفقرة ٩ من الفرع ثالثا من القرار ٢٦٥/٥٩، التي قررت فيها الجمعية منح الأولوية لإصدار الوثائق المتعلقة بمسائل التخطيط والميزانية والإدارة، التي يلزم أن تنظر فيها الجمعية العامة عاجلا.

١٤ - وأكدت اللجنة ضرورة مواصلة تحسين الاستجابة والمساءلة في العمليات التي تجري داخل الأمانة العامة وكفالة إصدار جميع الوثائق ذات الصلة في الوقت المناسب

---

(١) انظر قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٩٢٠ (د-٣٤)، و ١١٧١ (د-٤١) و ٢٠٠٨ (د-٦٠)، وقراري الجمعية العامة ٩٣/٣١ و ٢٦٩/٥٨ ومقرر الجمعية العامة ٤٥٠/٤٢.

(٢) قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٢٠٠٨ (د-٦٠) المرفق.

(٣) ST/SGB/2000/8 بتاريخ ١٩ نيسان/أبريل ٢٠٠٠.

وفقا لقاعدة الأسابيع الستة وذلك لضمان نظر اللجنة في الوفاء بولايتها على نحو مناسب. وكررت اللجنة أيضا تأكيد أنه يتعين على الأمانة العامة أن تكفل جودة الترجمة التحريرية ومعاملة جميع اللغات الرسمية الست على قدم المساواة.

١٥ - وقررت اللجنة، لدى إعداد تقريرها، أن تقدم المدخلات الخاصة بالجزء المتعلق بالنتائج والتوصيات، قدر الإمكان، في موعد نهائي تقرره اللجنة. وينبغي أن يكون هذا الموعد النهائي معقولا وأن يتيح للأعضاء النظر في الردود الواردة من الأمانة العامة. وينبغي تعميم مشاريع التقارير قبل إجراء المشاورات غير الرسمية بفترة لا تقل عن ٢٤ ساعة.

١٦ - وقررت اللجنة تخصيص جلسة أو جلستين من دورتها لإجراء مناقشة، بمشاركة على مستوى رفيع، بشأن مسألة محددة في برنامج عملها تتعلق بالتنسيق.

١٧ - وأقرت اللجنة بضرورة تحسين الحوار مع وحدة التفتيش المشتركة ومع أمانة مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق.

١٨ - وقررت اللجنة مناقشة البرامج ذات الصلة بطريقة تسلسلية قدر الإمكان، وذلك بغية زيادة التماسك والحصول على منظور إجمالي للبرامج التي تضطلع بها الأمانة العامة للأمم المتحدة.

١٩ - وأكدت اللجنة من جديد أهمية قيام الأمانة العامة بتنفيذ توصياتها، على النحو الذي تقره الجمعية العامة.

٢٠ - وبعد أن أكدت اللجنة أهمية عقد جلسات رسمية، قررت تخصيص وقت أطول للمشاورات غير الرسمية وشجعت على حضور أعضاء الأمانة العامة على مستوى رفيع، أثناء هذه الجلسات غير الرسمية بغية التوكيد بشكل أكبر على الحوار مع الأمانة العامة والحصول على إيضاحات منها. كما أكدت القيمة المضافة للمشاورات "غير الرسمية الجانبية" كأداة للتوصل إلى توافق في الآراء.

٢١ - وقررت اللجنة أن تنظر في تقارير التقييم المتعمق والمواضيعي، بالإضافة إلى التقرير المتعلق بتعزيز دور التقييم وتطبيق نتائج التقييم المتعلقة بتصميم البرامج وتنفيذها وتوجيهات السياسة العامة، في سنوات الميزانية دون الإخلال بنظرها في تقارير التقييم في غير سنوات الميزانية، بناء على طلبها أو طلب مكتب دمات الرقابة الداخلية مع مراعاة القاعدة ١٠٧-٢ من النظامين الأساسي والإداري لتخطيط البرامج والجوانب البرنامجية للميزانية ومراقبة التنفيذ وأساليب التقييم[٣].

٢٢ - ودعت اللجنة إلى تنظيم كل دورة من الدورات التنظيمية في الوقت المناسب وفي موعد لا يتجاوز ستة أسابيع قبل بداية الدورة الموضوعية، ينبغي أن ينتخب خلالها مكتب الدورة القادمة. وشجعت اللجنة الدول الأعضاء على تقديم الترشيحات لعضوية المكتب في الوقت المناسب وذلك لتيسير التعجيل بتشكيله.

٢٣ - وقررت اللجنة، أن تقوم في دورتها التنظيمية بإعداد مشروع برنامج العمل لدورتها السنوية مع مراعاة جدول الأعمال المشروح وحالة تقديم الوثائق. كما يتعين أن يحدد برنامج العمل المسألة المحددة التي تم اختيارها للمناقشة، بمشاركة على مستوى رفيع (انظر الفقرة ١٦ أعلاه).